

تفسير البحر المحيط

@ 470 أنزل محذوف أي : أي شيء الذي أنزله . وأجاز الزمخشري أن يكون ماذا مرفوعاً
بالابتداء قال : بمعنى أي شيء أنزله ربكم . وهذا لا يجوز عند البصريين إلا في ضرورة الشعر
، والضمير في لهم عائد على كفار قريش . وماذا أنزل ليس معمولاً لقليل على مذهب البصريين ،
لأنه جملة ، والجملة لا تقع موقع المفعول الذي لم يسم فاعله ، كما لا تقع موقع الفاعل .
وقرء شاذاً : أساطير بالنصب على معنى ذكر ثم أساطير ، أو أنزل أساطير على سبيل التهكم
والسخرية ، لأن التصديق بالإنزال ينافي أساطير ، وهم يعتقدون أنه ما نزل شيء ولا أن ثم
منزل . وبنى قيل : للمفعول ، فاحتمل أن كون القائل بعضهم لبعض ، واحتمل أن يكون
المؤمنون قالوا لهم على سبيل الامتحان . وقيل : قائل ذلك الذين تقاسموا مداخل مكة
ينفرون عن الرسول صلى الله عليه وسلم) إذا سألهم وفود الحاج : ماذا أنزل على رسول الله
صلى الله عليه وسلم) ؟ قالوا : أحاديث الأولين . .
وقرأ الجمهور : برفع أساطير ، فاحتمل أن يكون التقدير المذكور : أساطير ، أو المنزل
أساطير ، جعلوه منزلاً على سبيل الاستهزاء ، وإن كانوا لا يؤمنون بذلك . واللام في ليحملوا
لام الأمر على معنى الحتم عليهم والصغار الموجب لهم ، أو لام التعليل من غير أن يكون
غرضاً كقولك : خرجت من البلد مخافة الشر ، وهي التي يعبر عنها بلام العاقبة ، لأنهم لم
يقصدوا بقولهم : أساطير الأولين ، أن يحملوا الأوزار . ولما قال ابن عطية : إنه يحتمل أن
تكون لام العاقبة قال : ويحتمل أن يكون صريح لام كي على معنى قدر هذا لكذا ، وهي لام
التعليل ، لكنه لم يعلقها بقوله . قالوا : بل أضمر فعلاً آخر وهو : قدر هذا ، وكاملة
حال أي : لا ينقص منها شيء ، ومن للتبعيض . فالمعنى : أنه يحمل من وزر كل من أضل أي :
بعض وزر من ضلّ بضالهم ، وهو وزر الإضلال ، لأنّ المضل والضال شريكان ، هذا يضلّه ، وهذا
يطاوعه على إضلاله ، فيتحاملان الوزر ، لأنّ المضل والضال شريكان ، هذا يضلّه ، وهذا
يطاوعه على إضلاله ، فيتحاملان الوزر . وقال الأخفش : من زائدة أي : وأوزار الذين
يضلونهم ، والمعنى : ومثل { أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ } كقوله : (فعليه
وزرها ووزر عن عمل بها إلى يوم القيامة) المراد : ومثل وزر ، والمعنى : أن الرئيس إذا
وضع سنة قبيحة عظم عابه حتى أن ذلك العقاب يكون مساوياً لعقاب كل من اقتدر به في ذلك
. وقال الواحدي : ليست من للتبعيض ، لأنه يستلزم تخفيف الأوزار عن الاتباع ، وذلك غير
جائز لقوله عليه الصلاة والسلام : (من غير أن ينقص من أوزارهم شيء) لكنها للجنس أي :
ليحملوا من جنس أوزار الاتباع انتهى . ولا تنقدر من التي لبيان الجنس هذا التقدير الذي

قدره الواحدي ، وإنما تقدر : الأوزار التي هي أوزار الذين يضلونهم ، فيؤول من حيث المعنى إلى قول الأخفش ، وإن اختلفا في التقدير . وبغير علم قال الزمخشري : حال من المفعول أي : يضلون من لا يعلم أنهم ضلال . وقال غيره : حال من الفاعل وهو أولى ، إذ هو المحدث عنه المسند إليه الإضلال على جهة الفاعلية ، والمعنى : أنهم يقدمون على هذا الإضلال جهلاً منهم بما يستحقونه من العذاب الشديد على ذلك الإضلال . ثم أخبر تعالى عن سوء ما يتحملونه للآخرة ، وتقدم الكلام في إعراب مثل ساء ما يزررون . فأتى ا□ أي : أمره وعذابه والبنيان ، قيل : حفيقة . قال ابن عباس وغيره : الذين من قبلهم نمرود بني صرحاً ليصعد بزعمه إلى السماء ، وأفرط في علوه وطوله في السماء فرسخين على ما حكى النقاش ، وقاله كعب الأخبار . وقال ابن عباس ووهب : طوله في السماء خمسة آلاف ذراع ، وعرضه ثلاثة آلاف ذراع ، فبعث ا□ تعالى عليه ريحاً فهدمته ، وخر سقفه عليه وعلى اتباعه . وقيل : هدمه جبريل بجناحه ، وألقى أعلاه في البحر ، والحقف من أسفله . وقال ابن الكلبي : المراد المقتسمون المذكورون في سورة الحجر . وقيل : الذين من قبلهم بخت نصر وأصحابه . وقال الضحاك : قريات قوم لوط ، وقالت فرقة : المراد بالذين من قبلهم من كفر من الأمم المتقدمة ومكر ، ونزلت به عقوبة من ا□ ، ويكون فأتى ا□ بنيانهم إلى آخره تمثيلاً والمعنى : أنهم سووا منصوبات ليمكروا بها ا□ ورسوله ، فجعل ا□